في آخر جلسة للأسبوع الجاري.. وبعد سلسلة تراجعات

البورصة تنفست ... الصعود

- الشائعات تحاصر قاعة التداولات
- السيولة تتراجع إلى 33.1 مليون دينار
- تذبذب في المؤشرات .. بين الأحمر والأخضر

صعود متواضع

- السوق لا يزال في منطقة الأمان
- المراقبون يتوقعون الأفضل مع بداية الأسبوع المقبل
- بيع مفاجئ على بعض البنوك انعكس سلباً على الوضع العام

كتب المحرر الاقتصادي

صعد امس سوق الكويت صعودا متواضعا بـ 13 نقطة بعدما انزلق المؤشر السعري إلى اكثر من 30 نقطة خلال الجلسة وسط ضعف في السيولة نتيجة حالة الترقب للمشهد الانتخابي الذي فرض نفسه على قائمة التداول.

وحاصرت الشائعات قاعة التداول لليوم الثاني على التوالي ما أربك حركة الصعود، بل تراجع السوق إلى المنطقة الحمراء أكثر من مرة، حتى استقر في فترة ما قبل الاقفال، ثم ارتفع، لكن الارتفاع تقلص بسبب عمليات بيع على احد البنوك خلال «المزاد».

واكد المراقبون ان جلسة امس متذبذبة وان السوق يتعرض إلى ضغوطات بيع واضحة شملت عددا من الاسهم الكبيرة، فيما تواصلت المضاربات على الشركات الرخيصة.

ويتوقع المراقبون ان يتحرك السوق مع بداية الاسبوع المقبل، بعدما حافظ على الاستقرار في جلسة امس، اذا انه ما زال في منطقة الأمان.

ورأى المراقبون ان المشهد الاستثماري داخل سوق الكويت يمر بمرحلة متباينة تتصدرها عمليات تسييل على بعض الاسهم، إضافة إلى ترويج الشائعات حول توقعات أداء الشركات خلال الربع الثاني.

وزاد المراقبون: ان عمليات التجميع على الاسهم كانت حاضرة في محاولة من المضاربين للاستفادة من المستويات السعرية الحالية أملا في إعادة طرحها مع اغلاق النصف الاول بناء على استقرار الرؤية الاستثمارية التي يسير عليها السوق بقيادة الأسهم الصغيرة.

وقال المراقبون ان نهاية شهر يونيو سيشهد عمليات تعديل لاسعار تضخمت وستعطي مؤشرا جيدا لتداولات الاسبوع المقبل.

واكمل المراقبون ان التطورات التي تشهدها بعض البلدان العربية اثرت في مناخ استثمار الشركات. وواصل المراقبون ان السوق يشهد حالة عدم الاستقرار وهذا الامر اثر في اداء السوق وهو ما عكسته حالة التردد في اوامر الشراء أو البيع.

واوضح المراقبون ان بعض مديري المحافظ والصناديق الاستثمارية فضلوا عدم المخاطرة بالولوج في أوامر استثمارية والاكتفاء بتحسين وضعيات الاسهم المستهدفة لهم مع اغلاق النصف الاول والبحث عن استراتيجية جديدة لمطلع شهر يوليو وذلك لبناء مراكز استثمارية اكثر تحوطا.

وتابع: ان جلسة السوق ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمشهد السياسي ما جعل حالة الترقب هي السائدة وعزز من ترويج بعض المضاربين للشائعات. وكان سوق الكويت واصل تراجعاته الحادة، ورأى المراقبون ان هبوط السوق جاء بسبب عدم وضوح المشهد السياسي الذي ظل مسيطراً على حركة التداول، فيما تفاعل سلبا مع التطورات المتعلقة بسحب طلب تفسير حكم الدستورية، الا انه في آخر ربع ساعة بدأ السوق يغير مجرى حركته وقلص خسائره وعادت بعض الشركات الى الاستقرار.

وقال المراقبون ان الحديث عن عمليات تسييل لأحد البنوك ساهمت في الانخفاضات الحادة، اضافة الى الشائعات الكثيرة في السوق.

واضاف المراقبون ان المضاربات العنيفة استمرت على الشركات الرخيصة، بينما شهد قطاع البنوك حركة تداولات نشطة.

واكد المراقبون ان التذبذب هو سيد الموقف، وان عمليات المضاربة هي السائدة، فيما استمرت الضغوط على عدد من الشركات في ظل عمليات البيع التي استهدفت عددا من الشركات القيادية.

واكد المراقبون ان جلسات السوق أصبحت تخضع الى الجوانب الفنية، بل الى المشهد السياسي والى اطلاق شائعات بقصد تجميع عدد من الاسهم بأسعار منخفضة، مشيرين الى ان السوق سيعدل مساره في الجلسة القادمة بعدما تشبع من الهبوط. واوضح المراقبون ان تكتيكات وضغوطات المضاربين المحترفين أثرت على مجريات تداولات سوق الكويت في بداية أسبوع جديد من حركات التصحيح التدريجي الأمر الذي عكسته حالة التباين. واعتبر المراقبون تباين الأداء في السوق خلال هذه الأيام أمرا منطقيا خاصة في ظل الأوضاع السياسية التي تؤثر على حركة التداولات سواء كانت محلية أو اقليمية علاوة على أن التذبذب يأتي بعد الارتفاعات التي شهدتها الكثير من الأسهم وتحديدا الصغيرة.

واضاف المراقبون: رغم التحسن الجيد في أداء الأسهم الجيدة بسبب توقعات لتحقيق أرباح جيدة خلال النصف الأول إلا ان بعضها لم يساير القفزات السابقة. ورأى المراقبون ان السوق مازال يعيش في حالة ترقب وتذبذب خاصة مع ظهور تطورات انتخابية. وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية تداولات امس على ارتفاع في مؤشريه الوزني والسعري بواقع 0.68 و13.08 نقطة على التوالي وعلى انخفاض بواقع 1.06 نقطة في مؤشر «كويت 15». وبلغت قيمة التداول في السوق نحو 33.1 مليون دينار كويتي بكمية تقدر بنحو 367.7 مليون سهم تمت عبر 7459 صفقة. وسجلت أسهم شركات «تمويل خليج» و«المستثمرون» و«ابيار» و«الخليجي» و«م الاعمال» أكثر نسبة تداول في السوق بينما سجلت أسهم شركات «أهلي» و«فنادق» و«صافتك» و«الامان» و«مشرف» أعلى نسبة ارتفاع.

وعن أداء القطاعات كان قطاع «تكنولوجيا» الاكثر ارتفاعا بالمؤشرين السعري والوزني بواقع 21.71 و16.53 نقطة على التوالي بينما كان قطاع «صناعية» الاكثر انخفاضا بالمؤشر السعري بواقع 5.76 نقاط وقطاع «خدمات مالية» بالمؤشر الوزني بواقع 0.17 نقطة

«التأمين» على رأس التراجعات

غلب عليها اللون الأخضر، حيث ارتفعت مؤشرات ثمانية قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة يتصدرها قطاع «التكنولوجيا» بنمو نسبته 2.01 في المئة ، فيما تراجعت مؤشرات ثلاثة قطاعات أخرى يتصدرها قطاع «التأمين» بانخفاض نسبته 0.59 في المئة ، بينما استقرت مؤشرات القطاعات الثلاثة المتبقية عند نفس مستويات إقفالاتها السابقة.

«القرين للكيماويات» تقر توزيع أرباح نقدية بنسبة 10 في المئة

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية بان الجمعية العمومية العادية وغير العادية «المؤجلة» لشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية «القرين» قد انعقدت امس الخميس الموافق 27 يونيو 2013، وأقرت الجمعية العمومية بما يلي:

1 – توزيع ارباح نقدية بنسبة 10 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «10 فلوس كويتية لكل سهم» وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2013 للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

2 – إضافة أغراض جديدة لأغراض الشركة وتعديل نص المادة رقم «5» من عقد التأسيس والمادة رقم «4» من النظام الأساسي.

شعار القرين لصناعة الكيماويات

وعليه سيتم تداول سهم الشركة بدون أرباح نقدية اعتبارا من يوم المقبل الموافق 30 يونيو 2013.

الوطنية» تعدل موعد توزيع الأرباح إلى 3 يوليو المقبل

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية عطفا على اعلانه السابق امس بشأن موعد توزيع ارباح الشركة الوطنية العقارية «الوطنية» فقد افادته الشركة بانه تم تعديل موعد البدء بتوزيع اسهم المنحة بواقع 5 في المئة للمساهمين المسجلين بتاريخ الجمعية العمومية المنعقدة في 20-6-2013 ليكون اعتبارا من يوم الأربعاء المقبل الموافق 3 يوليو المقبل بدلاً من 30 يونيو الجاري، وذلك لدى الشركة الكويتية للمقاصة – برج احمد.

«الدولي»: حكم أولي بسداد 15.21 مليون دينار

أعلن بنك الكويت الدولي «الدولي» بأنه وبخصوص الدعوى الأصلية المقامة من أحد العملاء ضد البنك والدعوى الفرعية المقامة من البنك ضد ذات العميل، يُرجى العلم بأن محكمة الدرجة الأولى في الدعوى الفرعية ألزم المدعى عليهم فرعيا والخصوم المدخلين بالتضامن فيما بينهم جميعاً بأن يؤدوا للبنك المدعي فرعياً مبلغ وقدره 15.21 مليون دينار تقريباً، وألزمتهم بمصروفات الدعوى الفرعية ومبلغ خمسة آلاف دينار قيمة أتعاب المحاماة الفعلية في الدعويين الأصلية والفرعية ورفضت ما عدا ذلك من طلبات.

بعدما ثبتت تصنيفاته الأعلى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنظرة مستقبلية مستقرة

«فيتش»: خطط «الوطني» للتوسع الخارجي تتماشى مع إستراتيجيته ليكون رائداً

- استقرار الجهاز الإداري دعم أداء البنك وجودة أصوله تعكس سياسته المتحفظة
- تصنيفات البنك تعكس موقعه الريادي وربحيته القوية وجودة أصوله المرتفعة

شعار البنك الوطني

أكدت وكالة «فيتش رايتنغز» العالمية للتصنيف الائتماني «Fitch Ratings» أن بنك الكويت الوطني هو البنك الكويتي الوحيد الذي يتمتع بتواجد دولي قوي، مشيرة إلى أن خطط البنك للتوسع الخارجي تتماشى مع استراتيجيته ليكون البنك الإقليمي الرائد في العالم العربي، فيما تساهم الفروع الخارجية بشكل متزايد في إجمالي إيرادات المجموعة.

وكانت «فيتش» قد ثبتت في الأسبوع الماضي تصنيفات بنك الكويت الوطني الطويلة الأجل عند AA- بنظرة مستقبلية مستقرة، وهي ثالث وكالة تثبت تصنيفات بنك الكويت الوطني خلال أقل من شهرين، وذلك بعدما كانت كل من ستاندرد أند بورز وموديز قد ثبتت تصنيفات بنك الكويت الوطني عند A+ وAa3 على التوالي، بنظرة مستقبلية مستقرة.

وأكدت «فيتش» في تقريرها امس إلى إن تصنيفات بنك الكويت الوطني الأعلى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تعكس موقعه الريادي في السوق المحلي وربحيته القوية والمستقرة وجودة أصوله المرتفعة وشبكته المصرفية الدولية.

وشددت «فيتش» في تقرير لها عن بنك الكويت الوطني صدر اليوم «الثلاثاء 11 يونيو 2013» أن استقرار الجهاز الإداري لبنك الكويت الوطني قد دعم أداء البنك وشبكته المصرفية، مشيرة إلى أن البنك الوطني قد حافظ على ربحيته القوية خلال العام 2012 والربع الأول من العام 2013، كما حافظ على حصصه السوقية الأكبر في قطاعات أعماله الرئيسية. ورأت «فيتش» ان جودة أصول البنك الوطني تبقى قوية، بما يعكس السياسة المتحفظة التي ينتهجها تجاه مخاطر الائتمان، كما لدى البنك انكشاف محدود على مخاطر السوق. واضافت فيتش أن بنك الكويت الوطني يتمتع بقاعدة ودائع قوية ومستقرة جدا، وقد استفاد خلال أوقات الأزمات من توجه المودعين نحو الأمان والاستقرار. كما حافظ البنك الوطني على رسملته القوية على الرغم من استحواذه على حصة مسيطرة في بنك بوبيان الإسلامي. وقالت «فيتش» إن بنك الكويت الوطني هو البنك الأكبر في الكويت ويوفر مختلف الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الخزانة من خلال شبكة فروعه القوية محليا ودوليا. وقد تأسس بنك الكويت الوطني في العام 1952 كأول بنك وطني وشركة مساهمة في منطقة الخليج. ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تتجاوز 170 فرعا حول العالم تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية في أربع قارات حول العالم.

«تمويل خليج» يتصدر التداولات

تصدر سهم «تمويل خليج» قائمة أنشط تداولات امس بالبورصة على كافة المستويات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات امس 75.22 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 512 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 3.1 ملايين دينار، مع استقرار للسهم عند مستوى 41.5 فلسا.

سهم «أهلي» يتصدر الارتفاعات

نجح سهم «أهلي» في تصدر قائمة أعلى ارتفاعات امس بالبورصة بنمو نسبته 7.22 في المئة بإقفاله عند مستوى 520 فلساً رابحاً 35 فلساً كاملة، فيما تصدر سهم «وط للمسالخ» قائمة أعلى تراجعات اليوم بانخفاض نسبته 6.76 في المئة بإقفاله عند مستوى 138 فلساً خاسراً 10 فلوس كاملة.

الجمارك: الصادرات ارتفعت 61 في المئة

الكويت أكبر مورد لغاز البترول المسال للصين

طوكيو – «كونا»: أظهرت بيانات صادرة عن الحكومة الصينية امس ان الكويت اصبحت اكبر مورد لغاز البترول المسال للصين في شهر مايو الماضي لتمثل نصف اجمالي واردات الصين من غاز البترول المسال تقريبا. وذكرت الادارة العامة للجمارك ان صادرات الكويت من غاز البترول المسال الى الصين ارتفعت بنسبة 61 في المئة عن العام الماضي لتصل الى 159 ألف طن في الشهر الماضي تليها المملكة العربية السعودية وقطر.

واوضحت ان حصة الكويت من واردات غاز البترول المسال للصين بلغت في مايو الماضي نسبة 43.9 في المئة.

ولفتت الادارة الى ان صادرات النفط الخام الكويتي لثاني اكبر سوق طاقة في العالم تراجعت في مايو الماضي بنسبة 43.7 في المئة على اساس سنوي لتصل الى 584 الف طن اي ما يعادل 138 الف برميل يوميا.

وتراجع اجمالي واردات الصين من النفط الخام بنسبة ستة في المئة مقارنة بالعام الماضي لتصل الى 5.66 ملايين برميل يوميا.

ولاتزال المملكة العربية السعودية اكبر مزود نفط خام للصين على الرغم من تراجع شحناتها بنسبة 6.8 في المئة على اساس سنوي لتصل الى 967 الف برميل يوميا تليها انغولا التي بلغت شحناتها 819 الف برميل يوميا متراجعة بنسبة 11.9 في المئة ثم ايران التي زادت شحناتها بنسبة 6.4 في المئة لتصل الى 558 الف برميل يوميا.

تقرير: الكويت استقطبت 1851 مليون دولار استثمارات أجنبية في 2012

«كونا» — قال تقرير اقتصادي متخصص ان دولة الكويت استقطبت نحو 1851 مليون دولار أمريكي استثمارات أجنبية مباشرة خلال عام 2012 بزيادة نسبتها 117 في المئة مقارنة بنحو 855 مليون دولار عام 2011.

وأضاف تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار «ضمان» بالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» ان قيمة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الكويت بلغت نحو 7562 مليون دولار عام 2012 منخفضة بنسبة 15 في المئة مقارنة بنحو 8896 مليون دولار عام 2011.

وأوضح ان عدد الشركات المملوكة للدول ارتفع من 650 شركة العام 2010 الى 845 شركة العام 2012 في وقت بلغت قيمة تدفقات استثمارات الشركات المملوكة للدول 145 مليار دولار في 2012 تمثل 11 في المئة من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.

ولفت تقرير الاستثمار العالمي الى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة تجاوزت 18 في المئة في 2012 وبلغت خلال العام 2012 نحو تريليون دولار وذلك مقارنة بالعام 2011.

وعن التوزيع الجغرافي خلال 2012 ذكر انها المرة الاولى على الاطلاق التي تستقطب فيها الدول النامية حصة استثمارات أكبر من الدول المتقدمة «ما يؤكد الدور التنموي المهم الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات الاجنبية المباشرة».

وأشار الى انخفاض معدل نمو تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى معظم المجموعات الرئيسية حيث انخفضت التدفقات الواردة الى مجموعة الدول المتقدمة بنسبة 32 في المئة لتبلغ 561 مليار دولار وهو مستوى غير مسبوق منذ ما يقرب 10 سنوات.

وبين التقرير ان التدفقات الواردة الى مجموعة الدول النامية انخفضت بنسبة 4 في المئة لتبلغ 703 مليارات دولار كما شهدت مجموعة الاقتصادات المتحولة انخفاضا بنسبة 9 في المئة لتبلغ 87 مليار دولار خلال عام 2012. وتأسست «ضمان» بمقتضى اتفاقية بين الدول العربية لتدخل مرحلة التنفيذ عام 1974 وتتخذ المؤسسة دولة الكويت مقرا لها ومن أهم أغراضها تأمين المستثمر العربي حيال المخاطر غير التجارية و مخاطر التحويل والاستثمارات الصالحة للتأمين.

أما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «اونكتاد» فقد تم انشاؤه كهيئة حكومية دائمة عام 1964 ويشكل الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الامانة العامة لهيئة الامم المتحدة في مجال التجارة والتنمية ويبلغ عدد أعضائه حاليا 188 دولة.